



حكم في الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٩ ق. عليا

وتنص المادة (٢٦) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٦ على أنه "..... وللحفاظ أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإداري".

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن أراضي الجيانات من الأموال العامة للدولة وتناط المشرع بالمجالس المحلية في حدود اختصاصها بإنشاء الجيانات وصيغتها وإلغاءها وتحديد رسم الانتفاع بها.

"الطعن رقم ٦٩٥٢ لسنة ٤٦ ق. عليا بجلسة ٢٠٠٣/١٢/١٣"

كما جرى قضاء هذه المحكمة أيضاً على أنه تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص ولا يجوز التصرف في هذه الأموال أو الحجز عليها أو تملكها بالتكادم - وتعد أراضي الجيانات من الأموال العامة ودخول أرض النزاع في الحدود المعتمدة للجيش - بعد تعدي المدعي - للحفاظ أن يتخذ كافة الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإداري.

"الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ ق. عليا بجلسة ١٩٩٣/٥/١٦"

واستقر قضاء هذه المحكمة على أن الأصل أن عبء الإثبات يقع على عاتق المدعي إلا أن هذا الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال وطبيعة النظام الإداري الذي تحتفظ بمقتضاه الإدارة في غالب الأمر بالوثائق والملفات ذات الأثر الحاسم في المنازعات مما يتعذر معه على الأفراد تحديد مضمونها **بجانب**، لذا فإنه من المبادئ المستقرة في المجال الإداري أن الإدارة تلتزم بتقديم سائر الأوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنفعة في إثباته إيجاباً ونقياً متى طلب منها ذلك فإذا تكتلت عن تقديم الأوراق المتعلقة بموضوع النزاع فإن ذلك يقيم قرينه لصالح المدعي على صحة ما يدعيه.

"الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤١ ق. عليا بجلسة ٢٠٠٦/٧/١٨"

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على النزاع المائل ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يعمل حارساً بمدفن بجبانة المجاورين قسم منشأة ناصر - القاهرة - وأنهيت خدمته لبلوغ السن القانونية في ٢٠٠٨/٨/١٤ فقامت هيئة الأوقاف المصرية بإصدار القرار رقم (٧٤٨) لسنة ٢٠٠٨ متضمناً إزالة ما نسب للطاعن من تعد على الحجرتين والصالة والحمامين الملحقتين بمدفن بالمجاورين.

ولما كانت الجيانات العامة تعد من الأموال العامة المملوكة للدولة طبقاً لحكم المادة (١) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الجيانات فإن سلطة إزالة التعدي عليها في حالة تحققه تكون للمحافظ المختص طبقاً لما تقتضيه المادة (٨٧) من القانون المدني، والمادة (٢٦) من قانون نظام الإدارة المحلية.

ومن حيث إن الجهة الإدارية المطعون ضدها (هيئة الأوقاف المصرية) لم تقدم أي مستند يفيد بأن مدفن يخضع لإشرافها باعتباره وفقاً خيراً، ومن ثم يكون القرار الصادر من رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية بإزالة ما نسب للطاعن من تعد على مدفن بالمجاورين قد صدر من غير مختص بإصداره مما يصح به عدم مشروعية لفقدانه أحد الأركان الأساسية في القرار الإداري وهو ركن الاختصاص مما يتعين معه القضاء بإلغائه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وانتهج نهجاً مغايراً فله يكون قد صدر بالمخالفة لصحيح حكم القانون مما يتعين معه إلغاؤه والقضاء مجدداً بإلغاء القرار المطعون فيه.

ومن حيث إن من يخسر الطعن يلزم بمصروفاته عملاً بحكم المادة (١٨٤) من قانون المرافعات.

#### قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بقبول الطعن شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء مجدداً بإلغاء القرار المطعون فيه والزام المطعون ضده بمصروفاته عن درجتي التقاضي.

صدر هذا الحكم ونثي علناً في يوم الأحد ٥ من ذي القعدة لسنة ١٤٣٥ هجرية الموافق ٢٠١٤/٨/٣١ ميلادية بالهيئة المبينة بصدوره.

رئيس المحكمة

سكرتير المحكمة

تاريخ: ١٠ شعبان ١٤٣٥

سواء في مرحلة التحضير أو أمام المحكمة ، الأمر الذي يؤيد دعوى الطاعن والتي لم تنفيها جهة الإدارة أو بتقديم أي دليل ينقضها ، فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر على غير أسباب سليمة منتجة واقعا وقانونا مما يتعين معه الحكم بالغاء .

ومن حيث أن مبنى الطعن المائل أن الحكم الطعين قد أخطأ في تطبيق القانون للأسباب الآتية أولا : أن ثمة قصورا واضحا في التسبيب وذلك لأن المستندات المقدمة من المطعون ضده في الدعوى لا تكفي لالغاء القرار ولم يظهر الحكم في أسبابه كيفية انتهائه إلى عدم أحقية الجهة الإدارية في رفض طلب الترخيص وكان الواجب على المحكمة أن تحيل الأمر إلى خبير للتعرف على مدى سلامة القرار من الناحية الفنية والواقعية .

ثانيا : أن الجهة الإدارية كانت بسبيلها لتقديم مستندات قاطعة في الدعوى تفيد تنازل المطعون ضده عن طلب الترخيص بعد رفع الدعوى إلا أن المحكمة لم تفسح للجهة الإدارية الوقت الكافي لتقديم المستندات .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ولئن كان عبء الإثبات على عاتق المدعى استنادا إلى القاعدة الأصولية أن البيئة على من أدعى ، إلا أن الأخذ بهذا الأصل على إطلاقه في مجال المنازعات الإدارية لا يستقيم مع واقع الحال وطبيعة النظام الإداري الذي يقوم على مبدأ التنظيم اللانحى المسبق لاجراءات وخطوات أداء العمل الإداري وتوزيع الاختصاص بين العاملين في انجاز مهامه بصورة محددة وضرورة تنظيم حفظ الوثائق والمستندات المتعلقة به للرجوع إليها سواء لضمان حقوق المواطنين والإدارة أو لتحديد المسؤول ومن ثم تحتفظ الإدارة طبقا لمقتضيات النظام العام الإداري بجميع الوثائق والملفات المتعلقة بالاعمال التي تقوم بها أو بصور رسمية فيها وهي الأوراق ذات الأثر الجسيم في المنازعة الإدارية .

ومن حيث أنه بناء على أورده الدستور من خضوع النولة للقانون وعدم تحصن أي عمل أو إجراء يصدر عن الجهات الإدارية من حصانه القضاء ومسئولية السلطة



القضائية وبصفة خاصة مجلس الدولة عن تحقيق سيادة القانون ومباشرة الرقابة على مشروعية تصرفات وقرارات الجهات الادارية فانه يتعين على هذه الجهات الادارية نزولا على سيادة القانون ولعدم تعويق العدالة ان تقدم لمحاكم مجلس الدولة ..... سائر الاوراق والمستندات المتعلقة بموضوع النزاع والمنتجة في اظهار وجه الحق فيه اثباتا او نفيا متى طلب اليها ذلك ، فاذا تنكلت تلك الجهة عن تقديم الاوراق المتعلقة بموضوع النزاع وكان المدعى يعتمد في تعييب قرارها على ما تضمنته المستندات التي تحتفظ بها وامتنعت عن تقديمها انزاحت قرينة الصحة التي تتمتع بها القرارات الادارية، وقامت لصالح المدعى قرينة جديدة على صحة ما اقامه امام القضاء من ادعاءات وسلامة ما قدمه من مستندات ، والقت عبء الاثبات من جديد على عاتق الادارة.